اقتصاد

مصر تتكتم على أرقام الدين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

حالة من الغموض تنتاب العديد من بنود الموازنة المصرية الجديدة، جراء عدم إعلان الحكومة حتى الآن، عن فوائد خدمة الدين المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع موازنة العام المالي المقبل 2021/ 2022، والبالغة نحو 566 مليار جنيه (36 مليار دولار) في موازنة العام المالي الحالي الذي ينقضي بنهاية يونيو/ حزيران المقبل. كما تتكتم الحكومة بشأن مخصصات دعم المواد البترولية والكهرباء والغاز الطبيعي، والمتوقع أن تشهد تراجعاً كبيراً في ضوء خطة تحرير أسعارها.

وقال مصدر برلماني مطلع لـ«العربي الجديد» إنّ أعضاء مجلس النواب (البرلمان) لم يتسلموا حتى الآن نسخة من موازنة العام المالي الجديد في مخالفة للدستور، الذي نصت المادة 124 منه على «عرض الموازنة العامة للدولة، متضمنة كافة إيراداتها ومصروفاتها من دون استثناء، على مجلس النواب قبل 90 يوماً على الأقل من بدء السنة المالية، في الأول من يوليو/ تموز». وأفاد المصدر بأنّ مجلس الوزراء لم يرسل مشروع الموازنة الجديدة إلى البرلمان في الموعد الدستوري، المحدد في نهاية مارس/ آذار الماضي، أو أنّه أرسل هذه الموازنة من دون إعلان إلى رئيس مجلس النواب حنفي جبالي، والذي لم يرسلها بدوره إلى أعضاء المجلس إلكترونياً للاطلاع عليها قبل بدء الجلسات العامة المخصصة لمناقشتها، بحسب ما تقتضيه اللائحة المنظمة لأعمال البرلمان. واشترطت لائحة مجلس النواب حضور وزيري المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لإلقاء البيان المالي، ومشروع الخطة للموازنة أمام البرلمان لعرض مستهدَفات الموازنة، وكذا مشاركة الوزراء المختصين في مناقشات لجانه حول بنودها، وفقاً للدستور.

وعمدت الحكومة إلى إخفاء الاعتمادات المالية لبنود الدعم في الموازنة، وكذلك المبالغ المخصصة لسداد خدمة الدين، والمرجح أن تلتهم قرابة ثلث المصروفات في مشروع الموازنة المصرية. وتوقع المصدر تخفيض مبالغ دعم المواد البترولية بنسبة النصف في الموازنة الجديدة، والبالغة نحو 28,19 مليار جنيه في موازنة العام المالي الجاري، مشيراً إلى أنّ هناك قراراً مرتقباً للحكومة هذا الأسبوع بإعلان رفع سعر البنزين في السوق المحلية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بقيمة تبلغ 25 قرشاً لليتر على أدنى التقديرات (الجنيه يساوي 100 قرش)، ارتباطاً بالارتفاع الأخير في أسعار الوقود العالمية. وتستهدف موازنة مصر الجديدة نمو الإيرادات العامة للدولة بمعدلات أعلى وأسرع من معدل النمو السنوي للمصروفات، لاستمرار تقليص الفجوة بين جملة المصروفات وإيرادات الموازنة، من خلال تحصيل نسبة أكبر من الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية، بغرض زيادة حصيلة الإيرادات إلى نحو 1,3 تريليون جنيه (82 ملياراً و613 مليون دولار)، مقارنة بإيرادات متوقعة تبلغ 1,117 تريليون جنيه (نحو 71 مليار دولار) في العام المالي الجاري، بمعدل نمو قدره 16,4%.

غير أنّ وزير المالية المصري محمد معيط توقع أن «تفقد إيرادات الدولة ما بين 150 إلى 160 مليار جنيه، مقارنة بالأرقام المستهدفة في موازنة العام المالي الجاري، من جراء التداعيات السلبية لأزمة تفشي فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وعلى رأسها قطاعات السياحة والطيران والتصدير».

(فرانس برس)

4 مليارات يورو لإنقاذ «إير فرانس»

وافقت المفوضية الأوروبية، أمس، على مشروع للحكومة الفرنسية بمنح دعم مالي قد يصل إلى أربعة مليارات يورو (4,7 مليارات دولار) إلى شركة «إير فرانس» للطيران، لإنقاذها عبر إعادة رسملة الشركة التي تكبدت خسائر كبيرة جراء جائحة فيروس كورونا، مع انهيار عدد المسافرين.

وقالت المفوضة الأوروبية المكلفة شؤون المنافسة، مارغريت فيتساغر، إن «إير فرانس» تعهدت في مقابل هذه المساعدة «بالتخلي عن مواعيد طيران (محجوزة لها) في مطار أورلي المكتظ في باريس، حيث تملك قوة كبيرة في السوق. وتعطي هذه التدابير الشركات المنافسة إمكان توسيع نشاطاتها في هذا المطار». وأعلن وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، وفق وكالة «فرانس برس» أنّ الشركة ستتخلى عن 18 موعداً إلى شركات أخرى. وسيسمح للدولة الفرنسية برفع مساهمتها في رأسمال «إير فرانس» إلى نحو 30%، مقابل المساهمة الحالية التي تبلغ 14,3%.

أخبار

«قطر للبترول» تنقب في ناميبيا

وقّعت «قطر للبترول» على اتفاقية شراكة مع شركة «شل» العالمية، تحصل بمقتضاها على حصة تبلغ 45% من الحقوق في رخصة التنقيب والاستكشاف في منطقتين بحريتين قبالة سواحل جمهورية ناميبيا، جنوب غربي أفريقيا.

وبمقتضى الاتفاق، تحتفظ شركة «شل» (المشغل) بحصة 45% من الرخصة، بينما تمتلك مؤسسة البترول الوطنية الناميبية (نامكور) الحصة الباقية البالغة 10%، وفق بيان أصدرته الشركة القطرية أمس الثلاثاء. يذكر أنّ هذا هو الاستحواذ الثاني لـ«قطر للبترول» على رخصة استكشاف في ناميبيا، إذ وقّعت، في أغسطس/ آب 2019، على اتفاقيتين، استحوذت بموجبهما على حصة من امتياز أعمال الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج في منطقتين بحريتين أيضاً.

ارتفاع ديون كوريا الجنوبية

أعلنت وزارة المالية في كوريا الجنوبية أنّ الدين الوطني ارتفع لأعلى قدر على الإطلاق العام الماضي 2020، في الوقت الذي كثفت فيه الحكومة الإنفاق المالي لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد. وبلغ الدين الوطني، الذي يغطي مبيعات السندات والاقتراض المالي من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية، 846,9 تريليون وون (750,5 مليار دولار) بنهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ما يعني ارتفاعاً بمقدار 123,7 تريليون وون مقارنة بعام 2019، وفقاً لتقرير التسوية الوطنية لعام 2020 الصادر عن وزارة المالية أمس الثلاثاء، وفق وكالة «يونهاب» للأنباء. ويأتي الارتفاع الحادّ في الدين الوطني في الوقت الذي باعت فيه الحكومة الكورية المزيد من السندات لتمويل إنفاق مالي توسعي، بهدف التعامل مع تداعيات الجائحة. وقد خصصت الحكومة، العام الماضي، أربع ميزانيات إضافية بقيمة 67 تريليون وون، في محاولة لتمويل حزم تمويلية للإغاثة من تداعيات الجائحة، فيما بلغت ميزانية العام الماضي 512,3 تريلون وون.

تراجع اقتصاد البحرين

أظهرت بيانات حكومية في البحرين، أوردتها وكالة «رويترز» أمس، أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة تراجع بنسبة 5,51% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2020، لكنّه ظلّ ثابتاً على أساس فصلي.

وقال صندوق النقد الدولي، أخيراً، إنّ اقتصاد البحرين، المنتج الصغير للنفط، انكمش 5,4% العام الماضي، متأثراً بجائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، متوقعاً أن يعود للانتعاش هذا العام، مع نموّ يبلغ 3,3%، بينما قالت البحرين الشهر الماضي إنّها تتوقع نمواً نسبته 5% في 2021.

حكومة الوحدة تنهي خلافاً حول إدارة أكبر مصرف ليبي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أنهت حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، خلافاً استمر أكثر من عام ونصف العام، بين البنك المركزي وحكومة الوفاق الوطني السابقة، بشأن إدارة المصرف الليبي الخارجي، إذ تقرر قيام «المركزي» بتشكيل إدارة مؤقتة للبنك، في خطوة من شأنها إيقاف خسائر أكبر مؤسسة مصرفية في البلاد. وكانت الحكومة السابقة قد كلفت بتشكيل إدارة تنفيذية للمصرف الليبي الخارجي، باعتباره شركة مساهمة ليبية، بينما شكل البنك المركزي إدارة أخرى باعتباره أكبر المساهمين في المصرف. وقال البنك المركزي في بيان: «نظراً إلى استمرار المشكلات التي يعاني منها المصرف الليبي الخارجي وبالتنسيق مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد دبيبة، جرى تشكيل لجنة للإدارة المؤقتة وتعيين مدير تنفيذي». وتأسس المصرف الليبي الخارجي كشركة مساهمة ليبية عام 1972، ويقدم العديد من الخدمات، ويبلغ رأسماله حوالي 23,4 مليار دولار، ويعمل في 26 دولة حول العالم. وقال الخبير المصرفي، علي بن سالم، لـ«العربي الجديد» إنّ تشكيل لجنة مؤقتة للمصرف الليبي الخارجي، وإنهاء الانقسام الإداري، ضروريان للحفاظ على السلامة المالية للمصرف ومنعه من الانهيار، بسبب التجاذبات الإدارية التي تُعرّض المصرف لمخاطر كبيرة. وكان البنك المركزي قد وجه رسالة إلى إدارة المصرف الليبي الخارجي في مارس/ آذار 2018، يتهم فيها إدارته بالتضليل، بعد إعلانها عن سلامة المركز المالي للمصرف، بينما أشار البنك المركزي إلى تكبده خسائر ضخمة. وقال الخبير المصرفي، رمزي التاجوري لـ«العربي الجديد» إنّ المصرف الليبي الخارجي يعتبر أهم مؤسسة مصرفية ليبية على المستويين المحلي والدولي، وكان له الدور الكبير في حلّ جميع المشكلات المصرفية التي تعرضت لها ليبيا في كلّ الأزمات، وكان المنقذ للاقتصاد، ومن أكبر دافعي الضرائب. وأضاف التاجوري أنّ المطلوب حالياً، بعد إنهاء الخلافات بشأن إدارته، معالجة مشكلات المصرف، ونشر كشف حساب للأرباح والخسائر المالية التي تعرض لها خلال العامين الماضيين. وكان ديوان المحاسبة (أعلى مؤسسة رقابية في ليبيا) قد ذكر في تقرير حديث أنّ المصرف الليبي الخارجي تعرض لخسائر مالية بقيمة 672 مليون دولار، نتيجة «المخاطرة في استثمارات غير مدرجة»، مشيراً إلى أنّه يمتلك محفظة استثمارية بقيمة 2,9 مليار دولار موزعة على مؤسسات وشركات يمتلك فيها المصرف أكثر من 50%.

أسواق

أسواق تونس تحت وطأة الوباء

الموجة الثالثة للجائحة تهدّد بإغلاق قطاعات كبرى

تتزامن موجة الوباء الثالثة التي تمسّ اكثر من 17 محافظة في تونس، مع اقتراب موسم شهر رمضان، ما يهدّد بإغلاق قطاعات اقتصادية كبرى

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يهدد الإغلاق قطاعات اقتصادية واسعة بعد تسجيل بوادر موجة وباء ثالثة، ترجّح السلطات الصحية أن تكون الأقسى والأكثر حصداً للأرواح منذ بدء جائحة كورونا، ما قد يدفع الحكومة إلى اتخاذ قرارات الإغلاق الشامل أو الجزئي لبعض المناطق وأماكن التجمّع في المقبل من الأيام، بتوصيات من اللجنة العلمية لمكافحة الفيروس.

الأحد الماضي، أصدرت اللجنة العلمية بياناً قالت فيه إنّ موجة وباء خطيرة تهدد البلاد، ودرجة تفشي العدوى بلغت مستويات قياسية، ما يتطلّب إجراءات صارمة لكبح الفيروس والحدّ من الخسائر البشرية.

وخلال الأشهر الماضية، سعت الحكومة التونسية إلى إيجاد توازنات في مراعاة للجانبين الصحي والاجتماعي، بالسماح لقطاعات اقتصادية تضررت من الإغلاق الشامل العام الماضي، بالعمل جزئياً لتجنّب تصاعد نسب البطالة التي أصبحت تطاول أكثر من مليون تونسي. تتزامن موجة الوباء الثالثة التي تمسّ أكثر من 17 محافظة في البلاد (من مجموع 24 محافظة) مع اقتراب شهر رمضان الذي يمثل موسم الكسب بالنسبة إلى العاملين في الأنشطة التجارية والخدماتية، وحتى عمال المياومة ممن يقتنصون الرزق من الأنشطة العرضية، والعمل في الأسواق.

ويخشى محرز بن فالح، وهو وكيل لصالون شاي (مقهى)، أن تقرر الحكومة إغلاق المقاهي في ليل رمضان، مؤكداً أنّ تصاعد موجة الوباء تضع آلاف مواطن الرزق للعاملين في قطاع المقاهي والمطاعم على كفّ عفريت، مشيراً إلى أنّ المقاهي سرّحت نصف عمالها خلال الفترات الماضية. وقال بن فالح لـ«العربي الجديد»: «كنت أوظف قبل جائحة كورونا 15 فرداً بين طهاة وندّل وعمال نظافة، لكنّ الجائحة أجبرتني على التخلي عن 7 منهم، وكنت أستعد مع تحسّن الوضع الوبائي إلى زيادة عدد العمال إلى 10». واعتبر أنّ الموجة الثالثة التي تبدو أقسى ستعيد العديد من القطاعات إلى النقطة الصفر، وقد تضطرهم إلى الإغلاق النهائي.

وأضاف أنّ العديد من أنشطة التزويد المرتبطة بعمل المقاهي والمطاعم والسياحة تضررت، وتراكمت ديونها لدى صناديق الضمان الاجتماعي والبنوك ومصالح الجباية، واصفاً الوضع الاقتصادي في تونس بالكارثي. واعتبر أنّ الموجة الثالثة من الوباء أصبحت أمراً واقعاً، مرجّحاً أن يطاول الإغلاق الشامل القطاع الخدماتي في ليل رمضان، وهو ما يؤجل كلّ آمال التعافي الاقتصادي أو خفض نسب البطالة، وفق قوله.

> تقرير حكومي: 15,2% نسبة الفقر في البلاد

وما زالت تونس، التي تراجع فيها النمو الاقتصادي، العام الماضي، إلى مستويات قياسية، ترزح تحت مخلّفات الإغلاق الشامل في إبريل/ نيسان 2020، إذ سجّلت نسبة البطالة معدلات قياسية، بأكثر من 17 في المائة، كذلك قفز الفقر إلى 21 في المائة.

وأكد الخبير الاقتصادي، محمد منصف الشريف، أنّ الأعمال العرضية التي تنتعش في مواسم الاستهلال، ولا سيما شهر رمضان، توفر دخلاً لنحو نصف مليون تونسي، وربما أكثر، مشيراً إلى أنّ الدوائر الرسمية لا تملك بيانات دقيقة عن العاملين في القطاع الموازي والمهن الظرفية، لكنّه قال إنّ الإغلاق يعيد هؤلاء إلى دائرة البطالة والفقر المدقع. وأضاف الشريف في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ أصحاب الدخل الضعيفة والعاملين في الأنشطة التجارية والخدماتية الموسمية، يعانون من الهشاشة الاجتماعية، مشيراً إلى أنّ الإغلاق الذي يتزامن مع شهر رمضان، يضعهم على حافة العوز، في غياب أيّ إمكانات للتعويض عنهم، بسبب الضائقة المالية للحكومة. وأكد الشريف أنّ موازنة 2021 لم تضع أيّ مخصصات لمواجهة تداعيات كورونا، إذ كانت الحكومة تعوّل هذا العام على القضاء النهائي على الجائحة أو على الأقلّ الحدّ من آثارها. لكنّ التطورات الصحية أسقطت كلّ الفرضيات السابقة، بحسب الشريف، مرجّحاً أن تُترك الفئات الضعيفة في مواجهة مصيرها إذا تقرر الإغلاق في رمضان. وأشار الشريف إلى أنّ الإغلاق مجدداً سيزيد من إرباك الموازنة العامة التي تشكو عجزاً قدره 6 في المائة بسبب تراجع المداخيل الجبائية المحصّلة من القطاعات الخدماتية والتجارية التي تواجه الجمود التام. في مارس/ آذار الماضي، أعلن البنك الدولي تخصيص 300 مليون دولار لمساعدة نحو مليون عائلة فقيرة في تونس، التي تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية أوقدت شرارة احتجاجات متصاعدة. وقال نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فريد بلحاج، إنّ شرط هذا الدعم هو الشفافية والنجاعة وأن يذهب مباشرة إلى العائلات الفقيرة.

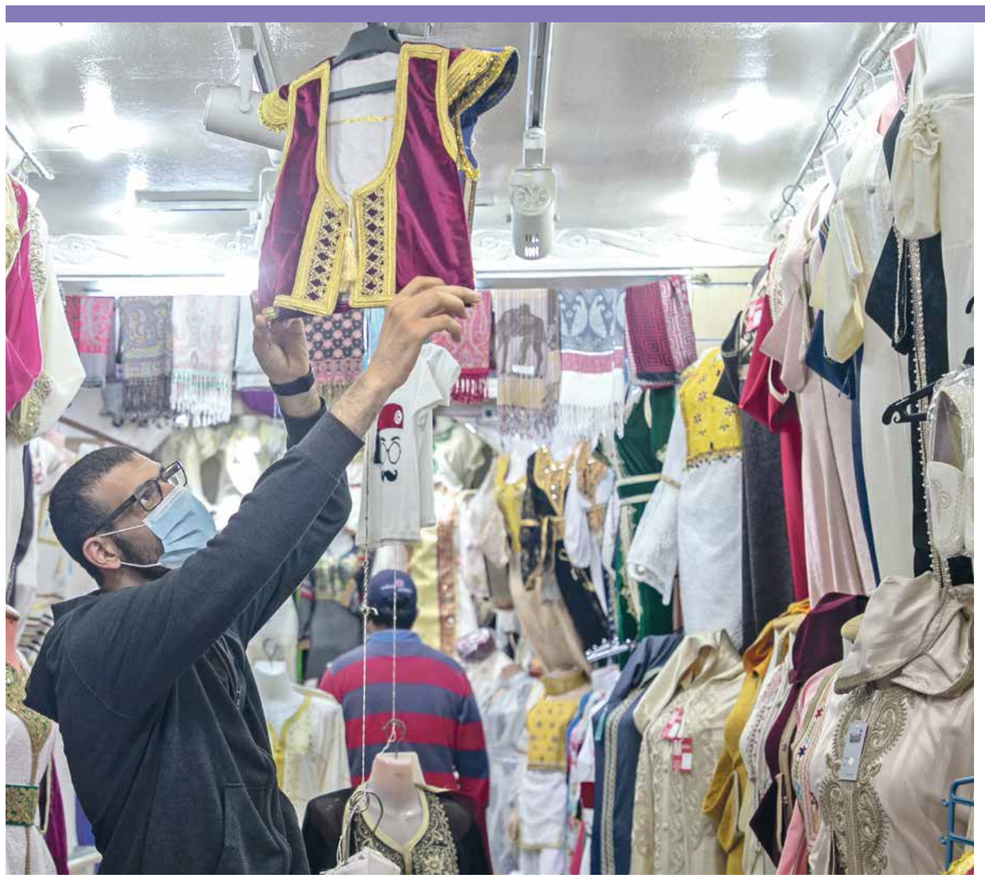

كورونا كَنَد مختلف القطاعات الاقتصادية
خسائر باهظة (أيمن فالدي/الأناضول)

وقدّر المعهد الوطني للإحصاء (حكومي) نسبة الفقر في البلاد بـ15,2 في المائة من مجموع السكان في دراسة له بالتعاون مع البنك الدولي نشرت عام 2020. لكنّ هذه النسبة تخفي تفاوتاً حاداً، إذ يمكن أن ترتفع النسبة في المناطق البعيدة عن الساحل الذي يضمّ الجانب الأكبر من المؤسسات الصناعية والسياحية، إلى أكثر من 40 في المائة.

> 60% يساهم النفط والغاز بنحو 60 في المائة من ميزانية الجزائر، و94 في المائة من إجمالي صادراتها. وانعكس تراجع اسعار النفط سلبا على الإيرادات المالية للبلاد، التي تهاوت بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة.

تحقيق

تتجه الحكومة الجزائرية نحو الاستدانة الداخلية عبر طرح سندات دين عام، يصدرها البنك المركزي بنسب فائدة مغرية، لعلّها تتمكن من جذب الأموال النائمة والمتداولة خارج شريان البنوك، وتأتي هذه الخطوة في إطار المحاولات الحكومية للحدّ من أزمة السيولة

إغراء الأموال النائمة في الجزائر

الحكومة تتجه إلى طرح سندات لمواجهة أزمة السيولة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

دفعت أزمة السيولة النقدية التي تمرّ بها الجزائر منذ قرابة سنة، الحكومة إلى التحرك لامتصاص الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، عبر اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية، التي لم تظهر نتائجها حتى الآن.

وفي هذا الإطار، ستلجأ حكومة عبد العزيز جراد، للاستدانة الداخلية عبر طرح سندات دين عام، يصدرها البنك المركزي الجزائري بنسب فائدة مغرية، لعلّها تتمكن من جذب الأموال النائمة والمتداولة خارج شريان البنوك.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «العربي الجديد» فإنّ وزارة المالية، بأمر من الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، تعدّ مشروع استدانة داخلية، يسري الفور قبل نهاية النصف الأول من 2021، يرتكز على طرح البنك المركزي الجزائري، سندات دين عام، بدءاً من 10 ملايين دينار (75 ألف دولار) وصولاً إلى سندات بـ 50 مليون دينار (375 ألف دولار)، لمدة دين تتراوح بين عامين و5 أعوام.

الاقتصاد الموازي

وتسعى الحكومة عبر هذه الآلية إلى امتصاص جزء من أموال الاقتصاد الموازي، المقدّرة بحسب خبراء وصندوق النقد الدولي، بما يتراوح بين 40 و60 مليار دولار، جلّها مُوجّه لتمويل نشاطات تجارية غير رسمية لا سيما العقارات والاستيراد.

ويبدو رهان الحكومة على التوجه نحو الاستدانة الداخلية، لمواجهة شحّ الموارد المالية ونقص السيولة النقدية في البنوك، لا يخلو من مؤشرات الفشل، في ظلّ التجارب السابقة، التي تعثرت فيها الحكومة في استقطاب أموال الاقتصاد الموازي عبر إقرار مصالحة ضريبية.

وطرحت الحكومة سندات دين عام قبل سنوات، ولم يتعدّ مجمل ما تم جمعه 5 مليارات دولار، جلّ مصدرها كان من رجال أعمال مقربين من نظام الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، قبل أن تتوسع في الاستدانة الداخلية بعرض سندات إسلامية غير ربوية. وكانت الجزائر قد لجأت إلى إصدار سندات محلية سنة 2016، لعلاج أزمتها المالية وتجنباً للاستدانة الخارجية، وجاء ذلك كنقطة تحول مهمة للسياسة المالية للبلاد والمبنية على اللجوء وقت الأزمات إلى صندوق سيادي ممول من عائدات بيع النفط يسمى «صندوق ضبط الإيرادات» لسدّ أيّ عجز في الموازنة العامة.

ووضعت الحكومة 25 مليار دولار، كهدفٍ لها من وراء العملية التي ارتكزت على صيغتين من السندات بفوائد 5 في المائة لأجل ثلاث سنوات، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 7,5 في المائة لأجل خمس سنوات.

سيناريوهات مواجهة الأزمة

وأظهرت بيانات وزارة المالية الجزائرية أنّ عملية الاستدانة الداخلية التي أطلقتها الحكومة منذ نحو 5 سنوات، لم تلقَ إقبالاً من السوق المحلية، بسبب ضعف نسب الفائدة مقارنة بالتضخم، وغياب الثقة في المؤسسات المالية العمومية والخاصة.

وأمام تراجع دخول الجزائر من بيع النفط الذي يشكل 96 في المائة من صادرات البلاد، يرى محللو اقتصاد أنّ الحكومة لا تملك هامشاً كبيراً للمناورة في ظلّ أزمة مالية خانقة تمر بها.

> مطالب بإطلاق نسختين من السندات بسعري فائدة مختلفين
>
> مصادر لـ«العربي الجديد»: مشروع الاستدانة الداخلية يصدر قريباً

ويعدّد المستشار الحكومي والخبير الاقتصادي، عبد الرحمن مبتول، لـ«العربي الجديد» الخيارات المطروحة أمام الجزائر لمواجهة نقص الموارد المالية بقوله: «الخيار الأول هو الاستدانة الخارجية وهي مستبعدة حالياً، أما الخيار الثاني فهو فرض ضرائب، إلا أنّ هذه الخطوة ستضرّ بالاستثمارات، فيما الثالث هو التوجه نحو الاستدانة الداخلية ما دامت البلاد تملك عباءة مالية جيدة». ومن وجهة نظر مبتول، فإنّ نسبة الفائدة التي ستضعها الحكومة الجزائرية على القروض السندية ستكون هي مفتاح نجاح هذه الخطوة، إذ يجب أن تكون معقولة جداً، للمكتتبين وللدولة على السواء، مقارنة بنسبة التضخم التي بلغت 4,8 في المائة في يناير/ كانون الثاني 2021، وأن تكون أكثر ربحية من فوائد الودائع المصرفية التي تتراوح حالياً بين 2,5 و3 في المائة».

سيناريو 2016

ويبقى سيناريو سنة 2016 مخيماً على عملية الاستدانة الداخلية الثانية التي تطلقها الحكومة خلال 5 سنوات، حتى قبل إطلاق العملية، ما يجعل مؤشرات الفشل تفوق احتمالات نجاح ما تريدها الحكومة أن تكون أكبر عملية استدانة داخلية في تاريخ الجزائر.

وحتى تنجح عملية الاستدانة الداخلية التي ستطلقها الحكومة هذه السنة يجب عليها، بحسب الخبير الاقتصادي، نبيل جمعة، أن «تتفادى العديد من الأخطاء التي اقترفتها في سنة 2016، ومن بينها إزالة الغموض الذي لفّ العملية، أي أن تكشف الحكومة صراحة عن وجهة الأموال التي ستُجمع». وأضاف الخبير في حديث إلى «العربي الجديد» أنّ «الحكومة سابقاً، قالت في بداية عملية الاستدانة، إنّ الأموال ستوجّه لتمويل المشاريع، ثم عند اقتراب نهاية العملية، كشفت أنّ الأموال ستُوجّه لامتصاص العجز الذي سجلته الخزينة العمومية، وهو ما يعتبر شكلاً من أشكال التحايل القانوني».

وحول مدى نجاح الفوائد في استمالة أموال الجزائريين، قال جمعة: «الأمر لا يتعلق بالفوائد بقدر ما يتعلق بالثقة بين المواطن والنظام البنكي في الجزائر». ولفت إلى أنّ الحكومة «لو كانت ذكية يجب أن تطلق نسختين من السندات؛ واحدة ذات فوائد تفوق 8 في المائة، وهي نفس نسبة التضخم الحقيقية في البلاد، والثانية تكون حلالاً من دون فوائد، وبالتالي يكون الهامش أكبر بالنسبة للحكومة».

تهاوي الإيرادات

وتعاني الجزائر من تهاوي الإيرادات المالية في ظلّ تراجع عائدات النفط وتداعيات الجائحة الصحية على مختلف القطاعات الاقتصادية. وقالت وزارة الطاقة الجزائرية في يناير/ كانون الثاني الماضي إنّ صادرات البلاد من النفط والغاز هبطت بنسبة 11 في المائة، سنة 2020، إلى 82,2 مليون طن من المكافئ النفطي، وإنّ الإيرادات تراجعت 40 في المائة، إلى 20 مليار دولار. وأوضحت الوزارة، أنّ إجمالي إنتاج الجزائر من الطاقة انخفض بنسبة 10 في المائة إلى 142 مليون طن من المكافئ النفطي، بسبب القيود المفروضة لاحتواء جائحة كورونا. كذلك، تراجعت المنتجات النفطية المكررة بنسبة 1,6 في المائة، إلى 28 مليون طن، فيما هبط إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 11 في المائة، إلى 24 مليون متر مكعب بسبب أعمال الصيانة.

ويساهم النفط والغاز بنحو 60 في المائة من ميزانية الجزائر، بحسب البيانات الرسمية المعلنة. واعتمدت الحكومة في صياغة الميزانية الجديدة على توقعات باستقرار السعر المرجعي لبرميل النفط الخام، عند 40 دولاراً، واستقرار سعر السوق لبرميل النفط الخام، عند 45 دولاراً للبرميل، وتم توقع نسبة نمو تقدر بـ3,98 في المائة خلال السنة الحالية. ويُتوقع أن يرتفع عجز الميزانية خلال 2021 إلى 13,57 في المائة من الناتج الداخلي، ما يعادل 13 مليار دولار.

إنتاج

اقتصاد البحرين ينكمش: كورونا والنفط

انكمش الناتج المحلي الإجمالي للبحرين 5,81 بالمائة خلال 2020 على أساس سنوي، بضغط تداعيات جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط. وبحسب بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (حكومية)، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في 2020 إلى 12,16 مليار دينار (35,36 مليار دولار)، من 12,91 مليار دينار (37,5 مليار دولار) في 2019. وأضافت البيانات أن الناتج المحلي للبحرين انكمش 5,51 بالمائة على أساس سنوي خلال الربع الأخير من 2020، إلى 3,03 مليارات دينار (8,81 مليارات دولار)، من 3,207 مليارات دينار (9,32 مليارات دولار) بالفترة المقارنة من 2019.

كما رصدت انكماش القطاع النفطي خلال الربع الأخير من العام الماضي 8,62 بالمائة على أساس سنوي، فيما سجّل القطاع غير النفطي انكماشا بنسبة 4,82 بالمائة.

وكان صندوق النقد الدولي، توقع انكماش اقتصاد البحرين 5,4 بالمائة خلال 2020، مدفوعا بتداعيات جائحة كورونا وتراجع حاد للاقتصاد غير النفطي. والبحرين، تعتبر الأقل إنتاجاً لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يوميا. وتأثر الاقتصاد البحريني جراء تفشي كورونا؛ ما دفع الحكومة إلى إقرار حزمة مالية تحفيزية بقيمة 4,3 مليارات دينار (11,4 مليار دولار) كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات الجائحة. وراكمت البحرين ديونا بسرعة فائقة منذ تراجع أسعار النفط في 2014-2015. وساهم برنامج مساعدات مالية بقيمة عشرة مليارات دولار من حلفاء خليجيين في تفادي البحرين أزمة ائتمان في 2018. وجرى ربط المساعدات المالية بإصلاحات مالية، أعلنت البحرين الشهر الماضي أنها لا تزال ملتزمة بها. وكان صندوق النقد الدولي حث البحرين على تنفيذ إصلاحات مالية وخفض الدين العام الذي سجل زيادة حادة العام الماضي مع تضرر الدولة الخليجية، وهي منتج صغير للنفط، من أزمة فيروس كورونا. وذكر صندوق النقد، في بيان، الشهر الماضي، أنّ العجز المالي الكلي زاد إلى 18,2% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، من 9% في 2019 إذ أضر انخفاض أسعار النفط بالإيرادات، بينما ارتفع الدين العام إلى 133% من الناتج المحلي الإجمالي من 102% في العام السابق. ويتوقع صندوق النقد أن يتعافى الاقتصاد العام الجاري مع معدل نمو 3,3%، وأن ينكمش العجز المالي الكلي إلى 9%.

> 8,62% الانكماش بالقطاع النفطي خلال الربع الأخير من العام الماضي

(العربي الجديد، الأناضول)

معيشة

سورية: توزيع المحروقات عبر رسائل الجوال

ريان محمد

تتسارع قرارات النظام السوري الغارق في أزماته الاقتصادية، وخاصة أزمة الوقود التي تسببت بشلل العديد من القطاعات الاقتصادية، وأبرز مشاهدها في قطاع النقل، حيث استطالت طوابير السيارات أمام محطات الوقود لعشرات الأمتار، وخلّفت النزاعات والرشوة والابتزاز، فكان الحل من قبل النظام أن يعمم اعتماد توزيع الوقود عبر الرسائل النصية، لكي يتخلص من ذلك المشهد دون أن يكون هناك حلول حقيقة لأزمة النقص. وأعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية أول من أمس، بدء تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع مادة البنزين وفق نظام الرسائل النصية القصيرة اعتباراً من أمس الثلاثاء، حيث تعتمد الآلية الجديدة على إرسال رسالة نصية قصيرة على الجوال تتضمن تفاصيل المحطة التي يتوجب التوجه إليها من مدة صلاحية الرسالة. ولفتت الوزارة إلى أنه سيتم ربط البطاقة بشكل تلقائي باخر محطة تمت التعبئة منها بنفس المخصصات الحالية، وسيتم ترتيب البطاقات على محطة الوقود تبعاً لأقدمية عمليات التعبئة. وفي حال انتهاء فترة صلاحية الرسالة (24 ساعة) يمكنكم إرسال طلب بإعادة تعبئة المادة، ويمكن الاستفادة من خدمة السفر ضمن المحطات التي يوجد فيها مخصصات لهذه الخدمة لمرة واحدة (ذهاب وإياب). ونوّهت الوزارة إلى أنه من الضروري التأكد من رقم الجوال الخاص بالبطاقة لضمان استلام الرسالة النصية القصيرة.

النظام السوري يفشل في حلّ أزمة الوقود (وداي بشارة/فرانس برس)

وقال أبو فراس عبد الخالق (36 عاما)، سائق سيارة أجرة في دمشق، لـ«العربي الجديد»: «خديعة البطاقة الذكية قديمة، فيما مضى وضعوا بعض المواد الغذائية المدعومة لتوزع عبر البطاقة والرسائل النصية، وأصبحت الناس تنتظر الرسالة التي غالبا تتأخر لتأتي، وأنا منذ نحو الشهرين لم تأتني الرسالة، لكن الفائدة الوحيدة أنهم ألغوا مشهد التجمهر أمام المؤسسات الاستهلاكية قبل بزوغ الضوء، لكن الأزمة مازالت وهي عدم توفر المواد التموينية قائم». وتابع: «واليوم البنزين فالفكرة فقط أنهم لا يريدون أن يشاهدوا على الأرض فشلهم وعجزهم، لكن لا السرقة توقفت ولا المادة توفرت، وهذه ليست حلولا، أنا أعمل على سيارة يعيش من ورائها 9 أشخاص، اليوم 20 لترا كل أربعة أيام، وفي الحقيقة أن 15 أو 16 لترا ليست كافية أبدا لأعمل أكثر من يومين من أصل أربعة أيام، نريد بنزينا وليس اللعب بالوقت والضحك علينا». من جانبه، قال أبو علي محمود، صاحب سيارة خاصة، لـ«العربي الجديد»، «قرار توزيع البنزين عبر الرسالة النصية كارثي، وقد وضع المشغط أكثر على المواطن، أنا وأمثالي كثر، اشتريت سيارتي منذ مدة، وصاحبها السابق في منطقة بعيدة عني، وبطاقة البنزين لا تزال باسمه أي أن الرسالة ستأتي على هاتفه، فكيف أحصل أنا على مخصصات سيارتي؟». وأضاف: «من يذهب اليوم إلى مديريات النقل سيعلم عن ماذا أتحدث، الناس هناك منذ الصباح الباكر تقف في الطوابير هذا يريد إنهاء معاملة للفراغ وذلك يريد معاملة لتغيير رقم الهاتف المعتمد، وكل ذلك يحمل الناس أعباء مادية إضافية، وبالمقابل لم نتخلص من المشكلة الأساسية وهي عدم توفير المادة وسرقتها».

تعاون مع اللجنة الافريقية للطاقة

استقبل وزير الطاقة والمناجم الجزائري، محمد عرقاب، أمس الثلاثاء، المدير التنفيذي للجنة الأفريقية للطاقة، رشيد علي عبد الله، والذي بحث معه سبل تعزيز التعاون بين بلاده واللجنة التابعة للاتحاد الأفريقي. ووفقاً لبيان للوزارة، «تركزت المحادثات حول سبل ووسائل تعزيز التعاون من خلال تنسيق أكثر فاعلية بين لجنة الطاقة الأفريقية ومصالح وزارة الطاقة والمناجم». وبحسب وكالة الأنباء الجزائرية، تُمثل المدير التنفيذي «دور الجزائر ودعمها لأنشطة اللجنة الأفريقية للطاقة»، التي يوجد مقرها في الجزائر العاصمة منذ عام 2008. يذكر أن قرار إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة، وهي إحدى هيئات الاتحاد الأفريقي، اتخذ في مؤتمر وزراء الطاقة الأفارقة الذي نظّم في الجزائر يومي 23 و24 إبريل/ نيسان 2001. وتتمثل المهام الأساسية للجنة الأفريقية للطاقة في إعداد سياسات واستراتيجيات ومخططات لتطوير الطاقة، بناء على أولويات التنمية ما دون الإقليمية والإقليمية والقارية، وتحديد سبل وطرق تنفيذها. كذلك تتكفّل اللجنة بتصميم وإعداد وتنظيم بنك المعلومات القاري في مجال الطاقة.

إغلاقات الأسواق بسبب كورونا فاقمت الأزمة المالية للأسَد (فرانس برس)

مال وسياسة

تثار مخاوف من تداعيات اليوان الرقمي الذي من المتوقع صدوره هذا العام على استقرار النظام المالي العالمي، وعلى هيمنة الدولار على عرش النظام النقدي العالمي. وتستخدم واشنطن الدولار بكثافة كأداة ضغط في السياسة الخارجية وتعزيز إدارتها لـ«النظام العالمي»

اليوان الرقمي
عملة جديدة تتحدى عرش الدولار والهيمنة الأميركية

موسى مهدي

ربما سيصبح «اليوان الرقمي»، الذي تعد الصين لإطلاقه هذا العام، المارد الجديد الذي سيحدث انقلاباً في النظام النقدي والمالي العالمي القائم منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتالي ربما يهدد عرش الدولار وسيطرته على نظم التسويات وأسواق الصرف وإضعاف دوره في السياسة الخارجية الأميركية. وعلى الرغم من أنّ الصين لم تحدد بعد موعداً رسمياً لإعلان «اليوان الرقمي»، عملةً رسميةً للبلاد، فقد أجرت مجموعة من المشاريع التجريبية الناجحة للعملة الرقمية الجديدة، على الصعيدين المحلي والخارجي.

ويقول مسؤولون صينيون إنّ اليوان الرقمي سيعلن عن إطلاقه في الوقت المناسب، لكنّ محللين يرون أنّ الصين باتت على وشك إطلاق عملتها الرقمية. ونفذت الحكومة الصينية حتى الآن مجموعة من المشاريع التجريبية لاستخدام اليوان الرقمي في المدن الكبرى، إذ نفذ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) مشاريع تجريبية تقدر قيمتها بـ200 مليون يوان (نحو 30,4 مليون دولار) في العديد من المدن الكبرى، كما تجري السلطات النقدية الصينية حالياً تجربة لاستخدامه في تسوية الصفقات البينية مع جزيرة هونغ كونغ.

وعلى الصعيد العالمي، قالت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينغ بوست» التي تصدر بهونغ كونغ، الخميس الماضي، إنّ البنك المركزي الصيني يتعاون حالياً مع كلّ من البنك المركزي بالإمارات العربية المتحدة والبنك المركزي في تايلاند، بشأن استخدام اليوان الرقمي في التسويات المالية والصفقات التجارية. كما أعلن البنك المركزي الصيني في مارس/ آذار الماضي عن مشروع مشترك مع جمعية الاتصالات العالمية، بين البنوك «سويفت» التي تنظم التسويات المالية. وحتى الآن، يرى المسؤولون الصينيون أنّ المشاريع التجريبية لاقت قبولاً كبيراً لاستخدام اليوان الرقمي.

في هذا الصدد، قال مدير وحدة الأبحاث في بنك الشعب الصيني (المركزي) وانغ شينغ إنّ «قبول السوق لليوان الرقمي قوي جداً، والكلّ مهتم به، وهذا الاهتمام يعود في جانب منه إلى أنّ العديد من البنوك المركزية في العالم تسعى لإطلاق عملات رقمية، ومن جهة أخرى يتعلق القبول بالارتفاع الكبير في سعر عملة بيتكوين»، وذلك وفقاً لما ذكرته قناة «سي إن بي سي» الأميركية.

على الصعيد المحلي، سيمكّن اليوان الرقمي الحكومة الصينية من السيطرة على السوق المالي والتدفقات المالية، ووضع يدها على تحركات المجموعات الثرية في البلاد. ويرى محللون أنّ هذا العامل يخيف الشركات وأثرياء البلاد من اليوان الرقمي.

وعلى صعيد التداعيات الدولية لليوان الرقمي، يرى محللون أنه سيحدث هزّة كبيرة في النظام النقدي العالمي، خصوصاً على مستوى قوة الدولار الذي يهيمن على نظام التسويات المالية والتجارية وتبادلات سوق الصرف العالمية. في هذا الشأن، يقول الاقتصادي والخبير المالي الأسترالي داريل غوبي: «اليوان الرقمي سيمنح الدولة بديلاً عملياً للدولار في نظام التسويات التجارية والمالية، كما يلغي تلقائياً تأثير الحظر المالي على الدول والشركات والتهديد بعزلها من النظام المالي العالمي». ويعلّل الاقتصادي غوبي ذلك بقوله: «ببساطة، فإنّ الدول والشركات تستطيع إجراء الصفقات المالية والتجارية عبر اليوان الرقمي، من دون المرور عبر الدولار كما يحدث حالياً... وبالتالي، فإنّ نفوذ الدولار في التسويات العالمية سيضعف تدريجياً مع إطلاق الصين رسمياً عملتها الرقمية».

وبينما يدعم اليوان الرقمي الثقل الاقتصادي والتجاري الصيني، فإنّه سيساهم كذلك، وبشكل سريع، في تعزيز العلاقات التجارية والمالية بين بكين والعديد من دول العالم، خصوصاً تلك التي تعاني من هيمنة الدولار وقوانين الحظر المالي التي استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بكثافة، خلال السنوات الأربع الماضية، ضد الأعداء والحلفاء معاً. وتقدّر الإحصاءات الصينية حجم التجارة الصينية في العام الماضي 2020 بنحو 4,658 تريليونات دولار، كما يقدّر البنك الدولي حجم الاقتصاد الصيني بنحو 14,658 تريليون دولار في العام 2020.

وبالتالي، يرى محللون أنّ العملة الرقمية الصينية، حينما تصبح عملة رسمية للبلاد، ستضرب عملياً «سلاح الدولار» كواحد من أهم آليات الحظر الأميركي على الدول والشركات. ويلاحظ في هذا الصدد أنّ هناك أكثر من 250 شركة صينية محظورة أميركياً، كما أنّ هناك العديد من المسؤولين الكبار في الصين وهونغ كونغ يعانون من الحظر، وترفض البنوك التجارية التعامل معهم خوفاً من العقوبات الأميركية. وكلّ ذلك سينتهي مع العملة الرقمية، التي سيصعب تعقّب تعاملاتها.

وعلى الرغم من أنّ الحظر الأميركي على الدول والشركات العالمية يكون في كثير من الأحيان من جانب واشنطن فقط، فإنّ المصارف التجارية العالمية تتخوف من الحظر الثانوي، الذي يعرّضها للمعاقبة والحرمان من السوق الأميركية، في حال تعاملها مع المؤسسات والشخصيات المحظورة أميركياً. والحظر الثانوي يستخدم الحرمان من المتاجرة في السوق الأميركية الضخمة والمربحة في أن معاً. إذ يقدر حجم سوق «وول ستريت» بأكثر من 50 تريليون دولار، كما أنّ سوق السندات الأميركية تقدّر بنحو 45 تريليون دولار. وبالتالي، فإنّ المصارف ترجح مصلحتها في السوق الأميركية على إجراء صفقات محظورة.

وهناك نحو 21 ألف مصرف في العالم تستخدم الدولار في تسوية الصفقات التجارية والتعاملات المالية، وكلّها تتخوف من الحظر الثانوي، الذي يعرّضها للمعاقبة والمسؤولين في أيّ دولة من دول العالم، أو حتى مصارتها من جانب واحد، عبر هيمنتها على النظام المالي العالمي. بالتالي، يرى محللون أنّ هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي يعدّ من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في إدارة دفة العالم، وإخضاع الدول لسياستها الخارجية، وذلك إلى جانب القوة العسكرية. وبالتالي، فإنّ صدور اليوان الرقمي سيقلص هيمنة الدولار على التسويات المالية، إذ إنّ تعاملاته لن تكون خاضعة لرقابة الحكومة الأميركية. وستتمكن دول، مثل إيران وفنزويلا وكوريا الشمالية وروسيا، والعديد من الشركات العالمية، من النفاذ من الحظر الأميركي عبر التعامل مع البنك المركزي الصيني، من دون المرور بعملة ثالثة.

> الصين تتعاون مع بنوك مركزية في تجربة اليوان الرقمي

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنّ حصة الدولار تراجعت في العام الماضي إلى 59% من احتياطي البنوك المركزية العالمية بالعملات الصعبة، وهو أدنى مستوى للدولار منذ 25 عاماً. لكن، في المقابل، فإنّ حصة اليوان الصيني ما زالت ضعيفة جداً في احتياطات العالم من العملات الصعبة، وبقدّرها صندوق النقد بنحو 2,3%. على صعيد تسوية الصفقات التجارية والمالية، ما زال الدولار هو المهيمن، إذ تبلغ حصته نحو 90%.

لكن، كيف تخطط السلطات النقدية الأميركية لمواجهة تحديات العملة الصينية الجديدة؟ على الصعيد الأميركي، تدرس الولايات المتحدة مواجهة التحدي الذي يمثله اليوان الرقمي لهيمنتها على النظام العالمي بإصدار «دولار رقمي»، لكنّ مشروع العملة الرقمية الأميركية ما زال في طور الدراسة، وربما يتطلب سنوات لإطلاقه، حتى في حال موافقة الكونغرس على المشروع. في المقابل، فإنّ صحيفة «وول ستريت جورنال»، أول من أمس الاثنين، إلى كلّ من وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، ورئيس مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول، قوله إنّ «الموضوع تحت الدراسة، بما في ذلك جدوى إصدار دولار رقمي من عدمه».

ويرى محللون أنّ تداعيات اليوان الرقمي على الدولار ستكون خطرة وشبيهة بالتداعيات التي تركتها شركة «أمازون» على تجارة التجزئة، إذ أدت إلى إفلاس العديد من سلاسل المتاجر في أميركا وأوروبا، أو الدمار الذي أحدثته شركة «أوبر» على سوق التاكسي في العالم. لكن، على الرغم من هذه المخاوف من تداعيات اليوان الرقمي، يرى محللون مالیون أنّ الدولار واجه تحديات كبرى في السابق وتغلب عليها، من بينها صدور العملة الأوروبية الموحدة؛ اليورو.

الدولار ما زال يهيمن على الاحتياطات العالمية والتسويات المالية (Getty)

ضغوط السندات

تراجع الدولار الى اقل مستوى له منذ 25 مارس/ آذار الماضي، متأثرا بهبوط عوائد السندات الاميركية. وبحسب موقع «سي إن بي سي» فقد استقر الدولار عند اقل مستوى في اسبوعين تقريبا مقابل سلة من العملات المنافسة. وجاء هبوط الدولار نتيجة لتراجع عوائد سندات الخزانة عن ذروتها الاخيرة رغم مؤشرات تحاف اقتصادي قوي في الولايات المتحدة. وهبط مؤشر الدولار الى 92,527 في الجلسة الاسبوية.

إيلون ماسك يكسب 6 مليارات دولار في يوم

قفزت ثروة الملياردير الأميركي، إيلون ماسك، بمقدار 6 مليارات دولار في يوم واحد بعد ارتفاع أسهم شركة «تيسلا» الأميركية المصنعة للسيارات الكهربائية في نهاية تعاملات الاثنين ببورصة وول ستريت. وحسب تصنيف مجلة فوربس الأميركية فإن ماسك الذي يملك أسهماً في شركتي «تيسلا» و«سبيس إكس»، زادت ثروته بعد ارتفاع أسهم «تيسلا» أول من أمس، بنسبة 4,4 في المائة، إلى 691,05 دولارا. بينما بلغ النمو في التعاملات الأولية في الشركة 8% يوم الجمعة. وذكرت الشركة أن الإنتاج والشحنات من السيارات الكهربائية في الربع الأول من العام الجاري تضاعفت تقريباً من حيث القيمة السنوية. هذا وتقدر ثروة ماسك الآن بنحو 169,8 مليار دولار، ويحتل المرتبة الثانية بعد مؤسس «أمازون جيف بيزوس، الذي يبلغ صافي ثروته 188,6 مليار دولار. وحسب مجلة فوربس، فإن معظم ثروة ماسك تأتي من حصته في «تيسلا»، حيث يمتلك 21% من أسهم الشركة. وتستفيد شركة تسلا من صعود الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي يمنح أولوية للطاقة النظيفة في البلاد ويركز على الاستثمار في محطات الشحن الكهربائي واستخدام الطاقات البديلة غير الملوثة للبيئة. وكان بايدن قد أعلن عن ضخ مبالغ كبيرة في تقنيات الشحن الكهربائي. (العربي الجديد)

الملياردير إيلون ماسك أمام مركبة سبيس اكس (Getty)

غولدمان ساكس: انتعاش حقيقي في أميركا

الزبائن يعودون إلى المقاهي في نيويورك (Getty)

قال مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي إنّ القفزة في معدل التشغيل في الولايات المتحدة تشير إلى أن التعافي السريع لاقتصاد أميركا ليس مجرد توقعات، إنما حقيقة. وقال كبير الاقتصاديين في المصرف الأميركي، جان هاتزيوس، إنه رغم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنحو 7,2% في العام الجاري، فإن معدل التضخم من غير المرجح أن يتسبب في مشكلة؛ لأن الاقتصاد سيكون في مستوى أدنى بكثير من بلوغ حالة العمالة الكاملة، وفقاً لموقع «بيزنس إنسايدر».

ويتوقع غولدمان ساكس نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7,5% في الربع الأول من 2021، وبنسبة 10,5% في الربع الثاني. وأكد كبير الاقتصاديين بالمصرف أن البنك أقل قلقاً من الجهات الأخرى بشأن معدلات التضخم الخطيرة، متوقعاً أن يظل أقل بكثير من مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%. وتابع: «كل هذا زاد من ثقتنا بأن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي سيكونون قادرين على الاستمرار في مسار الخروج التدريجي من السياسة التيسيرية». وكان المستثمرون في أدوات الدين الأميركية يتخوفون من ارتفاع معدل التضخم إلى فوق 2,0%، وهو المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأميركي والذي من المتوقع أن يقرر بعده زيادة الفائدة لا.ا. (العربي الجديد)

تخفيف الديون لـ28 دولة

لندن ـ **العربي الجديد**

قرر صندوق النقد الدولي تمديد آلية تخفيف خدمة الديون لـ28 دولة، هي الأفقر في العالم بما يسمح لها بالحفاظ على النفقات اللازم للتخفيف من تداعيات «كورونا». وأعلن الصندوق في بيان على موقعه مساء الإثنين، أنه سيتم توفير الآلية في صورة منح تغطي مدفوعات خدمة الديون مستحقة السداد على مدار الفترة من الرابع عشر من إبريل/ نيسان وحتى الخامس عشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل بقيمة 238 مليون دولار بموجب صندوق احتواء الكوارث.

وأكد الصندوق أن تلك الشريحة من المنح لخدمة الدين ستواصل المساعدة في تحرير الموارد المالية النادرة لصالح الدعم الاجتماعي والاقتصادي والصحي العاجل، للتخفيف من تداعيات جائحة «كورونا». وبدأ الصندوق في مارس/ آذار العام الماضي جمع أموال للسماح بتوفير إعفاء من خدمة الديون بقيمة تصل إلى مليار دولار.

ويتوقع صندوق النقد الدولي انتعاشًا اقتصاديًا أقوى في عام 2021 مع إطلاق لقاح «كوفيد-19»، لكنه يحذر من تداعيات مروعة نظرًا للمعدلات المختلفة لإعطاء اللقاحات في جميع أنحاء العالم. ويذكر أن الاقتصادات الكبرى وافقت في فبراير/ شباط الماضي على تمويل ضخم لصندوق النقد الدولي، من أجل زيادة احتياطياته من حقوق السحب الخاصة، وتقديم العون والدعم للدول الفقيرة والتي زادت معاناتها بعد الجائحة. وحدث ذلك بعد معارضة من بعض الدول الأوروبية.

إلى ذلك، رفع صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام إلى 6% بدلاً من توقعاته السابقة البالغة 5,5%، وذلك في أحدث تقرير عن التوقعات الاقتصادية، يدعم من حزم التحفيز الجديدة وتحسن معدلات التطعيم التي شوهدت خلال الأشهر العديدة الماضية. كما توقع الصندوق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل 4,4% خلال عام 2022، مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 4,2%. وذكرت جيتا جوبيناث، كبيرة الاقتصاديين لدى الصندوق في التقرير، أنه حتى مع ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن مسار الوباء، فإن طريقة الخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية أصبحت واضحة بشكل متزايد. ورفع الصندوق توقعاته لنمو اقتصاد السعودية خلال العام الحالي بمقدار 0,3% عن تقديراته السابقة إلى 2,9%، بينما أبقى رؤيته لعام 2022 دون تغيير عند 4,0%.

المقر الرئيسي للصندوق في واشنطن (Getty)

رؤية

الجنيه المصري والسندات الأميركية

شريف عثمان

لم يمر يوم خلال الأسبوعين الماضيين دون أن أستقبل رسالة واحدة على الأقل، تسألني عن حقيقة ما تردد في الفترة الأخيرة عن قيام الحكومة المصرية – مرة أخرى – بتعويم الجنيه، وعن المدى الذي يمكن أن يذهب إليه سعره مقابل الدولار في حالة حدوث ذلك التعويم. أتفهم الحالة التي يمر بها من يحصل على راتبه، ومن ثم يحتفظ بالنسبة الكبرى من مدخراته واستثماراته، بالجنيه، خاصة بعد خبرة التعويم الأخير، الذي شهدناه في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2016، والذي فقد الجنيه خلال شهور قليلة بعد حدوثه أكثر من 60% من قيمته، وترتب عليه خسائر ضخمة لملايين المصريين، بالإضافة إلى انخفاض مستوى معيشة نسبة كبيرة منهم، ممن لم يتمكنوا من الحصول على تعويض لما فقدوه من قوة شرائية لرواتبهم. والحقيقة أن الحديث عن تعرض الجنيه المصري لضغوط أمام الدولار ليس وليد الأيام الأخيرة، وإنما هو ظاهرة مزمنة، لم نسلم منها إلا لشهور معدودة خلال السبعين سنة الأخيرة، وخلاف ذلك كان اتجاه الجنيه واحداً، وبقي الاختلاف في السرعة التي يتهاوى بها. وللتوضيح، فإن العامل الأكثر تحكماً في السرعة كان وسيظل هو درجة إحكام قبضة البنك المركزي عليه، وإن ادعوا تعويماً.

ويعد عجز الميزان التجاري السبب الأهم لاستمرار التراجع في قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، حيث يتجاوز 35 مليار دولار سنوياً في المتوسط، بخلاف ما يخص الجهات السيادية التي لا يعرف أحد شيئاً عن مالياتها. وتحاول مصر تغطية العجز من خلال إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأخيرة تكاد تكون منعدمة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما اعترفت به مؤخراً الحكومة المصرية.

ولا تنجح عادة إيرادات السياحة وقناة السويس، وتحويلات المصريين على ارتفاعها، في الوفاء بما يتطلبه سد العجز التجاري، حيث يكون هناك مصروفات أخرى بالعملة الأجنبية يتعين على الحكومة سدادها، وأهمها فوائد الدين الخارجي، التي لن تقل العام الحالي عن 10 مليارات دولار. والنتيجة الحتمية هي وجود عجز في الحساب الجاري لا يقل عن 15 مليار دولار، وهي تقريباً القيمة التي ارتفع بها الدين الخارجي المصري في كل عام من الأعوام الثلاثة الأخيرة على الأقل.

لم يترك البنك المركزي الجنيه ليضعف مقابل الدولار كما كان متوقعاً مع وجود هذا العجز، وإنما استمر في دعمه، بل وتقويته في كثير من الأحيان، مستعيناً بما يتم اقتراضه لسد الفجوة بين المعروض من الدولار والمطلوب منه، ومتجاهلاً حقيقة أن ذلك التصرف لا يحل المشكلة، وإنما يؤدي لترحيلها لوقت لاحق، حين يأتي موعد سداد ما يتم اقتراضه، ولا يتوفر مُقرض جديد نقترض منه.

يحاول البنك المركزي المصري كسب الوقت بهذه الطريقة، التي يخدع بها نفسه قبل الآخرين، أملاً في تحسن أرقام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للبلاد، أو ارتفاع إيرادات السياحة أو قناة السويس، أو حتى إسقاط جزء من الديون كما حدث في عصر مبارك.

لكن لسوء الحظ، جاء الوباء العام الماضي، فزاد من حجم الفجوة، بعد أن تراجعت إيرادات السياحة بصورة كبيرة، وبالتالي زادت الضغوط على الجنيه.

وخلال الربع الأول من العام، أضافت التغيرات في السوق العالمية ضغوطاً جديدة على الجنيه المصري، حين بدأت عوائد سندات الخزانة الأميركية في الارتفاع، حيث قفز العائد على ذات العشر سنوات من 0,6% إلى أكثر من 1,75%، مع وجود توقعات بتجاوزه 2% قبل منتصف العام الحالي، وربما 3% مع نهايته، ورغم تصور الكثيرين أن معدلات العائد على السندات الأميركية لا علاقة لها بقيمة الجنيه المصري، يتسبب ارتفاع هذا العائد في تضييق الفارق بين سعر الفائدة على الجنيه المصري، ممثلاً في عوائد أذون الخزانة المصرية بالعملة المحلية، ونظيره على الدولار الأميركي، ممثلاً في السندات، وهو ما تسبب تاريخياً في نزوح مليارات الدولارات من الأموال الساخنة من أدوات الدين المصرية، ونظيرتها في الاقتصادات الناشئة والنامية، لو لم تبادر تلك الاقتصادات برفع معدلات الفائدة لديها.

ونشرت وكالة بلومبيرغ خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي تقريراً حديثاً، أشارت فيه إلى توقعها تعرض الاقتصادات الناشئة لضغوط كبيرة خلال الفترة القادمة، بعد أن تسببت بيانات الوظائف التي صدرت عن وزارة العمل الأميركية يوم الجمعة الماضي في تزايد التوقعات بإمكانية تحرك بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي لرفع معدلات الفائدة على أمواله أقرب مما أعلن من قبل، وأقرب مما توقع أغلب أعضاء مجلس إدارته.

وأشار التقرير إلى أن رفع الفائدة على السندات «منعدمة المخاطر» التي تصدرها الحكومة في الاقتصاد الأكبر في العالم سيتسبب في هروب المزيد من الأموال من الأسواق الناشئة، مؤكداً أن إدارات الأبحاث في بنوك كبرى، مثل مورغان ستانلي وسيتي بنك، توقعت تعرض عملات الأسواق الناشئة لضعف واضح أمام الدولار خلال الفترة القادمة.

وأشار التقرير إلى عملات تركيا وروسيا والهند، متجاهلاً العملة المصرية لأن الاقتصاد المصري لا يعد من الاقتصادات الناشئة حتى الآن، إلا أن الحقيقة أن مصر ربما تسبق تلك الدول في هذه الأزمة، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الأموال الساخنة في السنوات الأخيرة، وهو ما يهدد استقرار عملتها عند انسحاب جزء من تلك الأموال نتيجة لانكماش فارق الفائدة بين الجنيه والدولار.

لكن هذا لا يعني أن العملة المصرية سيتم تعويمها مرة أخرى، لأن البنك المركزي المصري، الذي اعتاد على الحلول الظاهرية، سيعمد للإبقاء على فارق الفائدة عند مستوى 10%، أي أنه سيضطر لرفع الفائدة على الجنيه، وربما يلجأ لتخفيض تدريجي لقيمة الجنيه أمام الدولار، بنسبة لا تتجاوز 10% في العام، حتى يقنع المواطن أن احتفاظه بالعملة المحلية يضمن له تحقيق عائد إيجابي مقارنة بالدولار، إلا أن هذا سيكون، للأسف، على حساب استمرار الارتفاع «المرعب» في الدين الخارجي.